

CD/PV.983  
2 June 2005

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

(نيجيريا)

السيد جوزيف أبالوغو

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد التسعمائة مؤتمر نزع السلاح.

أود في بداية الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٥ أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلين جديدين توليا مسؤولياتهما كممثلين لحكومتَي بلدهما لدى المؤتمر، ألا وهما السفير ألبرتو دومون من الأرجنتين والسفير نيونت ماونغ شين من ميانمار. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لهما تعاوننا ودعمنا لهما لدى اضطلاعهما بمهامهما الجديدة.

وكنت قد أشرت في آخر جلسة عامة عُقدت قبل الفترة الفاصلة بين الدورات إلى أنني سأواصل إجراء مشاوراتي الثنائية مع أعضاء المؤتمر. واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض المعلومات التي أسفرت عنها المشاورات التي أجريتها خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وسأتناول أيضاً بإيجاز المسألة المتعلقة بمعااهدة عدم الانتشار - نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي كما تعلمون جميعاً مؤتمر سافر أغلبنا إلى نيويورك لحضوره.

وكنت قد تعهدت في بياني الافتتاحي بالاستناد إلى الزخم الذي أنشأه سلفي منذ بداية العام. على أنني أشرت إلى أنني سأركز على البحث عن برنامج عمل يقوم على اقتراح السفراء الخمسة في حالة عدم ورود ردود إيجابية على الوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير" في غضون أسبوعين. وقلت في هذا الصدد إنني سأبحث عن إمكانيات الموافقة على برنامج عمل يقوم على اقتراح السفراء الخمسة مع عدم التخلي عن الوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير". وكان الهدف من اتباع هذا المسار المزدوج هو المساعدة في تعيين وجهات النظر المختلفة وتضييق الهوة بينها أملاً في التوصل إلى توافق في الآراء.

وخلال المشاورات التي أجريتها مع المنسقين الإقليميين، لمست حماس واستعداد جميع المجموعات لاستئناف الأعمال الأساسية. فقد أبدت مجموعة أوروبا الشرقية مرونة للعمل سواء على أساس اقتراح السفراء الخمسة أو الوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير". وصرحت الصين بأنها على استعداد للانضمام إلى توافق في الآراء والعمل على أساس اقتراح السفراء الخمسة. وقدمت مجموعة الـ ٢١ بياناً رسمياً في الجلسة العامة صرحت فيه بأنها يمكن أن تنضم إلى توافق في الآراء على أساس اقتراح السفراء الخمسة. وأضافت بأن الوثيقة المعنونة "مواد للتفكير" تبتعد عن اقتراح السفراء الخمسة. وتبقت لي استشارة المجموعة الغربية والاطلاع على موقفها بشأن الاقتراحين. ووعدت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ بإحاطة المؤتمر علماً بنتائج مشاوراتي.

واستناداً إلى نتائج المشاورات الثنائية التي أجراها سلفي وإلى المشاورات التي أجريتها مع المنسقين الإقليميين، قررت إجراء مشاورات ثنائية أخرى مع عدد من الوفود تتركز أكثر على الوفود في المجموعة الغربية دون أن تقتصر عليها مع ذلك. فأجريت مشاورات مع ٢٢ وفداً وأود أن أشاطر ملاحظاتي معكم.

لقد أبدت معظم الوفود حماسها ورغبتها في أن يتناول مؤتمر نزع السلاح القضايا الرئيسية الأربع. بيد أنها أعربت عن مخاوفها من صعوبة أو استحالة القيام بذلك في آن واحد. فقدمت اقتراحات للنظر فيها بالترتيب بوضع جدول زمني يشكل جزءاً من الاتفاق على برنامج عمل يكفل لجميع الوفود عدم تجنب مسائل تعتبرها ذات أولوية.

ولا يزال اقتراح السفراء الخمسة يحظى بدعم معظم الوفود التي أجريت مشاورات معها وإن ساور عديد منها القلق إزاء احتمال عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه لعدم استطاعة عدد ضئيل من الوفود الانضمام إليه. ونظراً إلى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح السفراء الخمسة، فقد أبدت الوفود مرونتها واستعدادها للعمل على أساس الوثيقة المعنونة "مواد للتفكير" التي تعتبر عموماً نسخة مبسطة من اقتراح السفراء الخمسة. وبما أن مجموعة أوروبا الشرقية ومجموعة الـ ٢١ على استعداد للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح السفراء الخمسة، فلا يزال هذا الاقتراح يحظى بدعم نحو ٦٠ وفداً.

ومرة أخرى، أفاد عدد من الوفود بأن ليس بوسعها الانضمام في المرحلة الحالية إلى توافق في الآراء لا بشأن اقتراح السفراء الخمسة ولا بشأن الوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير". على أنها على استعداد لبدء العمل فقط بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية شريطة أن تقتصر الولاية على التفاوض على معاهدة "بدون شروط مسبقة"، مما يعني إمكانية تناول أية مسألة، بما في ذلك المخزونات وعمليات التحقق، أثناء المفاوضات، وعدم إدراجها صراحة في الولاية.

وعلاوة على ذلك، أشارت الوفود التي لا تستطيع الانضمام إلى توافق في الآراء بشأن اقتراح السفراء الخمسة أو الوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير" إلى أن الولايات المقترحة لتناول معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية و ضمانات الأمن السلبية تثير صعوبات لديها.

وتفضل بضعة وفود أيضاً أن يتناول مؤتمر نزع السلاح مسائل جديدة وإضافية.

وقدمت اقتراحات أيضاً لوضع ورقة أخرى توفق بين اقتراح السفراء الخمسة والوثيقة غير الرسمية المعنونة "مواد للتفكير" للاستجابة لشواغل جميع الوفود.

كما اقترح انتظار نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ على أساس أن أي قرار يتم اتخاذه بشأن نزع السلاح النووي والمواد الإنشطارية و ضمانات الأمن السلبية من شأنه أن يؤثر على عمل مؤتمر نزع السلاح. فأى اقتراح يراد تقديمه بعد انعقاد مؤتمر الاستعراض يجب أن يتم بشكل جماعي من جانب الرؤساء الأربعة أو الخمسة القادمين تحقيقاً للاستمرارية في توجيه المناقشات.

وأخيراً، اقترح أيضاً أن ينظم مؤتمر نزع السلاح إجراء مناقشات غير رسمية لتبادل الآراء والأفكار حول تقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغيير وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "في جو من الحرية أفسح" بالتشديد على أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وهذه هي نتائج المشاورات التي أجريتها قبل مغادرة جنيف لحضور مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في نيويورك. وكان أملي قبل التوجه لحضور المؤتمر أن تكون الهوة قد ضاقت نوعاً ما بين مواقف الوفود نتيجة للمفاوضات التي تناولت المسائل الجوهرية أثناء المؤتمر ليتسنى تقديم اقتراح يعكس هذه التطورات للنظر فيه بعد المؤتمر الاستعراضي. على أنه ينبغي لي أن أفيد بأن المؤتمر الاستعراضي قد وسع الهوة على ما يبدو بين مواقف الوفود. فقد فشل المؤتمر في حد ذاته فشلاً ذريعاً لأن الجزء الأكبر من الوقت قد خصص للمسائل الإجرائية ولم يترك للمفاوضات سوى النذر اليسير لتناول المسائل الجوهرية في إطار اللجان ولم تصدر في النهاية

وثيقة ختامية. على أن وفوداً عديدة قد حثت مؤتمر نزع السلاح في بيانها على الخروج من المأزق الذي يوجد فيه والتصدي لتحديات الأمن التي يواجهها بالموافقة على برنامج عمل وتأسيس هيئات فرعية لتناول المسائل الجوهرية. ولكن لا يمكن القول إن هذه البيانات التحفيزية قد يسرت عمل مؤتمر نزع السلاح لأنها لم تكن مقترنة بإرادة سياسية كافية، أي بإرادة سياسية في الاتجاه الصحيح لتمكين المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء.

وبما أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ قد انتهى بهذه الطريقة المؤسفة، فيثور السؤال لمعرفة ما يمكن للمؤتمر فعله لأداء مهامه والقيام بدوره؟ وهذا سؤال جدير بأن ننظر فيه جميعاً دراسة جدية نحن ممثلو المجتمع الدولي المنوطة بنا مسؤولية التفاوض على وضع اتفاقات لترع السلاح. ولذلك أود أن أشجع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على عدم الشعور بالإحباط أو بخيبة الأمل جراء فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ بل اغتنام هذه الفرصة لزيادة الالتزام مع إبداء مرونة كافية تسمح لنا بحل هذه الأزمة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وأعتزم مواصلة المشاورات من الآن وحتى نهاية فترة ولايتي سعياً هذه المرة لإيجاد إمكانيات تسمح لنا بتحويل نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار إلى خطوات إيجابية ودينامية لصالح مؤتمر نزع السلاح. ولا زلت على استعداد لتقبل اقتراحاتكم ومقترحاتكم أيها الزملاء الموقرين.

وأود أن أعطي الكلمة لأعضاء المؤتمر الذين طلبوا إلقاء كلمة اليوم في الجلسة العامة. وأدعو سفير الاتحاد الروسي، السيد ليونيد سكوتنيكوف، إلى إلقاء بيانه.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): أود بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم لدى اضطلاعكم بالوظائف المهمة التي أوكلت إليكم والتي تؤدونها بمهارة. وأود أن أهنيكم على ذلك.

وأود أن استرعي الانتباه اليوم إلى حدث مهم له صلة مباشرة بأعمالنا. وقد وقع هذا الحدث بعد نهاية الجزء الأول من مؤتمر نزع السلاح. وأشير إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل من هذا العام للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ويعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي، وإنجازاته التي يستخدمها الإرهابيون، وظهور ما يسمى بالإرهاب العالمي المستوى التكنولوجي والتهديد الرئيسي، ألا وهو سيطرة الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الإحيائية وتكنولوجيا المعلومات، عوامل تزيد من خطورة الإرهاب الدولي عن أي وقت مضى. ولا شك أن صنع أو سرقة المكون العسكري لأسلحة الدمار الشامل لأغراض إرهابية أمر بالغ الصعوبة وتقل من ثم معه احتمالات اللجوء إليه. على أن نظم أسلحة الدمار الشامل المرتجلة يمكن أن تصبح وسيلة عامة لممارسة الضغوط على أهم مصالح الدول. كما أن أعمال التخريب التي تستهدف مواقع إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها على درجة كبيرة من الخطورة. واحتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين يجعلنا على اعتبار نشاط مكافحة الإرهاب نشاطاً لا ينفصل عن أي إجراء آخر مهم، ألا وهو عدم الانتشار. فالطابع العالمي الذي يتسم به الإرهاب إنما يثبت أن أمن العالم الحديث لا يتجزأ وأن القضاء على تهديدات الأمن يجب أن يتم من ثم بطريقة جماعية. ومن المجالات التي ينبغي أن تبذل فيها هذه الجهود التعاونية إنشاء آليات قانونية جديدة لمكافحة الإرهاب وتحسين الآليات القائمة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وقد استندت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مشروع قدمه الاتحاد الروسي منذ فترة طويلة تعود إلى عام ١٩٩٧. وللمرة الأولى، أعد المجتمع الدولي اتفاقية لمكافحة الإرهاب بطريقة استباقية، أي قبل وقوع العمل الإرهابي باستخدام المعدات المعنية والمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وهذه هي أول معاهدة عالمية ترمي إلى منع وقوع هجمات إرهابية واسعة النطاق. ففي وقت تسعى فيه مجموعات إرهابية دولية إلى حيازة القدرة النووية، يمثل اعتماد معاهدة كهذه أهمية جوهرية أساساً لصون السلم والأمن الدوليين.

وتنشئ الاتفاقية سنداً قانونياً ثابتاً لتعزيز التعاون الدولي في آلية الوصل بين جهود مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيقها فيما يلي: إرساء سند قانوني لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، بما في ذلك قمعها واتخاذ إجراءات لإزالة نتائجها؛ حماية الأنشطة النووية السلمية منها والعسكرية من الإرهابيين ووضع حد للأعمال الإرهابية التي تنطوي على استخدام أجهزة نووية مرتجلة؛ وضمان قيام الدول الموقعة عليها بمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال الإرهاب النووي، أو إعادتهم إلى بلدانهم، بما يضمن مقاضاتهم جنائياً. وسيتم تنفيذ الاتفاقية بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمثل اعتماد الاتفاقية ذروة عملية تفاوض صعبة. ونحن ممتنون لجميع البلدان التي أبدت تفهمها لأهمية القضايا المشمولة بالاتفاقية وقبلت حلولاً توفيقية في غاية الصعوبة. وقد أتاح ذلك اعتماد الاتفاقية بتوافق الآراء، وهو ما يتسم بأهمية خاصة. فالاتفاقية الجديدة ستيسر تحقيق الوحدة فيما بين الدول في كفاحها لمواجهة التحديات التي يثيرها الإرهابيون أمام حضارتنا. وقد أتاح اعتمادها إمكانيات إضافية لتنمية التعاون لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي الذي اقترحه الهند.

وأملنا أن تحظى هذه الاتفاقية الدولية الفريدة من نوعها، بعد أن يفتح باب التوقيع عليها في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وهو أول يوم لانعقاد قمة عام ٢٠٠٥، بالتصديقات الـ ٢٢ اللازمة لبدء نفاذها، وأن تضاف إلى الاتفاقيات الأخرى القائمة بالفعل لمكافحة الإرهاب. ونناشد جميع الدول التوقيع والتصديق عليها بدون تأخير.

ونحن مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يسهم في مكافحة الإرهاب الدولي باعتماد برنامج عمل متوازن بدون تأخير. وهذا سيتيح لنا، في جملة أمور، بدء إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية. ومن شأن وقف وحظر إنتاج المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أن يعزز نظام عدم الانتشار وأن يشكل الخطوة المنطقية التالية لترع السلاح النووي، وأن يمثل أيضاً تدبيراً فعالاً لوقف محاولات الإرهابيين الدوليين للحصول على هذه المواد. ونعتقد أن استئناف مؤتمر نزع السلاح لأعماله العادية من شأنه أن يعزز أيضاً فرص النظر في هذا المحفل في قضايا إضافية جديدة تتمشى واختصاصاته. وتنطلق روسيا من مبدأ أن مؤتمر نزع السلاح محفل مهم وفريد لترع السلاح ينبغي استغلال إمكانياته الاستثنائية إلى أقصى حد. وليس هناك في رأينا ما يفسر جزئياً أو كلياً تجرد الأعمال الأساسية في مؤتمر نزع السلاح بوجود خلل في إجراءاته المتعلقة بصنع القرار. فالمؤتمر ليس مصاباً بأي شلل ناتج عن هذه الإجراءات. والمشكلة ليست هي مشكلة إجراءات بل مواقف الدول. وعلينا أن ندعم ونشجع العناصر الإيجابية والتقدم لإيجاد اتفاق.

وسيتطلب ذلك، بطبيعة الحال، قدراً أكبر من الإرادة السياسية والاستعداد للتوصل إلى حل توفيقى يقوم على الاحترام المتبادل لمصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء.

ويثبت اعتماد اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي مرة أخرى أنه يمكن، حتى يومنا هذا، التوصل بفضل إرادة الدول السياسية، إلى اتخاذ قرارات بتوافق جماعي في الآراء بشأن أكثر المسائل إلحاحاً في مجال الأمن الدولي. وقد أبدت روسيا مرونتها بالفعل وهي على استعداد لتكثيف العمل من أجل التوصل إلى حل توفيقى بشأن برنامج عمل المؤتمر. وتتوقع من الدول الأخرى الأعضاء خطوات مناظرة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الهند، السفير جايات براساد.

السيد براساد (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى مدى سعادة وفد بلدي لتوليكم الرئاسة ومدى إدراكه للمهمة الصعبة التي تضطلعون بها في هذه الأوقات العسيرة. ولكم بطبيعة الحال كامل دعمنا وأنتم تبذلون جهودكم سعياً لإيجاد مخرج لمؤتمر نزع السلاح من الطريق المسدود الذي يوجد فيه.

وقد طلبت الكلمة اليوم لإحاطة المؤتمر علماً بأن مجلسي البرلمان الهندي كليهما قد نظرا في ١٣ أيار/مايو في مشروع القانون المتعلق بأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. ولم يبق سوى موافقة الرئيس عليه لإصداره كقانون. ورغم حدوثه، فإن هذا القانون يواصل ويقنن ويوسع نطاق السياسات واللوائح التي مثلت العلامات التي استرشدت بها الهند على الدوام لتحقيق السلامة والأمن وفرض أشد تدابير الرقابة على مجموعة من السلع والتكنولوجيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. فقد فرضت الهند تدابير الرقابة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات الصالحة للاستخدام في صنع أسلحة الدمار الشامل لعقود عديدة. ولدينا مجموعة من القوانين ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بأسلحة الدمار الشامل مثل القانون المتعلق بالمواد المتفجرة، والقانون المتعلق بالطاقة الذرية، والقانون الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية وقانون حماية البيئة. وقمنا في الوقت ذاته بإنشاء آليات إدارية لمنع الحصول على هذه الأسلحة ووسائل نقلها بطريقة غير مشروعة. ومع ذلك، وإدراكاً منها لمسؤوليتها كدولة حائزة لأسلحة نووية، استصوبت حكومة الهند سن قانون شامل ومتكامل بالاستناد إلى الإطار القانوني والتنظيمي القائم. وهذا القانون يوسع نطاق النظام القائم لفرض الرقابة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات الصالحة للاستخدام في صنع أسلحة الدمار الشامل، ويحظر مجموعة من الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

ويعاد النظر باستمرار في نظام تدابير الرقابة التي نفرضها على صادراتنا. وسواصل تحديثه كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ويدل مشروع القانون هذا على التزام الهند بمنع الانتشار النووي. كما أنه يستجيب لما يقضي به قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. فهذا القانون يحظر على الأفراد تناول أسلحة الدمار الشامل بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك صنعها ونقلها وحيازتها وتصديرها والتجارة بها. وهو يجرم الأنشطة غير المشروعة المتعلقة

بأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وينص على أن نقل أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين، وكذلك القذائف المصممة خصيصاً لنقلها والمواد والمعدات والتكنولوجيات الصالحة لاستخدامها في صنعها أو نقل المواد الإنشطارية والمواد المشعة لاستخدامها في ارتكاب أعمال إرهابية يشكل جريمة جنائية خطيرة.

وقد كرر وزير خارجية الهند لدى عرض مشروع القانون على البرلمان الهندي التزام الهند بالحفاظ على أمنها كدولة حائزة لأسلحة نووية. وصرح بأن ذلك لا يقلل بأي حال من التزام الهند بتحقيق هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وقال إننا نتطلع إلى إقامة نظام عالمي خال من العنف من خلال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وعلى نحو يمكن التحقق منه وبشكل غير تمييزي.

وقد اتخذت الهند خطوات للتأكيد على أن سياستها النووية هي سياسة معتدلة ومسؤولة ومنظورة وشفافة وذات وجهة دفاعية. ولدينا سجل لا مأخذ عليه في مجال عدم الانتشار. ونحن على علم بأن تطوير القدرات المحلية في تكنولوجيات مدنية واستراتيجية متقدمة يتطلب مزيداً من الحذر بشأن إساءة استخدامها المحتملة. والهند عازمة على استخدام التكنولوجيات المتقدمة تحقيقاً لأمنها ورفاه شعبها وتلبية لاحتياجات تنمية البلد. كما أنها عازمة على الإسهام في تحقيق السلم والأمن العالميين. ولذلك لم تستهدف سياسة الهند قط مساعدة أو تشجيع أو حض أي بلد آخر على صنع أسلحة نووية. وقد أكد رئيس وزراء الهند، الدكتور مانموهن سينغ في البيان العام الذي ألقاه في ١٧ أيار/مايو على أن الهند لن تكون مصدر انتشار تكنولوجيات حساسة صنعت محلياً. وصرح أيضاً، واقتبس: "بأننا سنعتمد أشد التدابير صرامة لصون وتأمين التكنولوجيات التي لدينا أو التي حصلنا عليها بالتعاون الدولي".

ومن شأن فرض لوائح صارمة على عمليات النقل الخارجي وإحكام تدابير الرقابة لمنع عمليات التسرب الداخلي أن يعزز ثقة المجتمع الدولي بالتزام الهند وقدرتها على تأمين التكنولوجيات والمعدات والمواد التي لديها تأميناً كاملاً. ونحن على استعداد للعمل كشركاء لمكافحة الانتشار مع الحفاظ على مصالحنا المشروعة. وبرامج الهند الاستراتيجية في مجال الدفاع والمجال النووي برامج محلية لا تعتمد على المصادر الخارجية. ولا يمكن أن تخضع لقيود تفرض من الخارج. وفي إطار هذه البارامترات، فإن الهند على استعداد للعمل على أوسع نطاق في نظام عدم الانتشار الدولي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر، السيد خليف.

السيد خليف (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): أود أولاً أن اعتذر نيابة عن السفير الجزائري لعدم تمكنه من حضور هذه الجلسة لأسباب حالت دون ذلك في آخر لحظة.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا وأن أكرر لكم دعم وفد الجزائر الكامل لكم وأنتم تضطلعون بمهمتكم بأمل التوصل إلى نتائج إيجابية.

والمهمة الموكلة إليكم بالغة الصعوبة، السيد الرئيس، نظراً إلى الوضع الدولي الراهن وإلى النتائج المؤسفة التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار. وهذا الوضع لا يشجع على التوصل إلى نزع السلاح.

إن الجزء الثاني من دورتنا السنوية هذه ينطلق من جو يتسم بصعوبة التوصل إلى نتائج إيجابية. وكما تعلمون، فقد جاءت نتائج المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة حظر الانتشار النووي الذي أنهى أعماله في ٢٧ أيار/مايو الماضي مخيبة لآمال المجموعة الدولية برمتها. وبالفعل، و عوضاً عن أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتعزيز المكاسب المحققة سابقاً في مجال نزع السلاح النووي، فإنه لم يتخذ أي خطوة إيجابية في هذا المجال.

وما يمكن أن يعزينا هو أن المؤتمر لم يقض على المكاسب المحققة في مجال نزع السلاح النووي خلال انعقاد مؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فجميع القرارات والالتزامات المتخذة لا تزال قائمة.

إن مسألة نزع السلاح النووي وتخليص البشرية من هذا السلاح الفتاك تبقى أولوية الأولويات التي يتعين علينا جميعاً معالجتها تعزيزاً للأمن والسلم الدوليين.

إذ إن السباق نحو التسليح، لا سيما في المجال النووي، يشكل مصدر قلق. وكما أقرت بذلك المجموعة الدولية بالإجماع في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لسنة ١٩٧٨ فإن هذا السباق يُعيق تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ولا يتوافق مع مبادئها خصوصاً فيما يتعلق باحترام السيادة أو عدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال لأية دولة أو الحل السلمي للتراعات وعدم التدخل في القضايا الداخلية للدول.

ولقد سجل العالم تطوراً في الأسلحة النووية وارتفاعاً مذهلاً للميزانيات المخصصة لقطاع الدفاع. وقد حدث هذا التطور في جو يسوده وضع مذاهب عسكرية تُجيز استعمال السلاح النووي بصفة أولى وكذا الاتجاه نحو عسكرة الفضاء الخارجي.

إن استمرار وحدة هذه العناصر وعدم معالجتها بصفة جادة وفعالة، خاصة وأن مؤتمر الاستعراض الأخير لم يحقق أي تطور يُذكر، يزيد من قناعتنا بجدوى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح لسنة ١٩٧٨. وبالفعل، لا تزال هذه الوثيقة وبرنامج العمل الوارد فيها يشكّلان الإطار العملي الجاد في مجال نزع السلاح النووي. كما يعتبر قرار مؤتمر الاستعراض الخامس لسنة ١٩٩٥ الخاص بالمبادئ والأهداف في مجال نزع السلاح النووي والخطوات الثلاث عشرة العملية التي صادقت عليها الدول الأطراف في المعاهدة بالإجماع خلال مؤتمر الاستعراض السادس لسنة ٢٠٠٠ بمثابة خريطة الطرق في الاتجاه الصحيح للقضاء على السلاح النووي.

وأمنيتنا أن تنظر الدول النووية في إمكانية الوفاء بالتعهد الذي التزمت به صراحة لأجل القضاء على أسلحتها النووية والوفاء بالالتزامات التي أخذتها بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار، لا سيما الخطوات الثلاث عشرة العملية.

والدرس الذي استخلصناه من مؤتمر الاستعراض السابع يفيدنا بأن النظرة الأحادية لمسائل خطيرة ودقيقة تمس الأمن والسلم الدوليين على أساس اعتبارات أمنية وطنية لا يمكن أن تحل قط محل الجهود الواجب بذلها للتوصل إلى حلول تفاوضية ترضي الجميع. بل زادنا يقيناً وقناعة بأن الإطار المتعدد الأطراف هو الإطار الوحيد لمعالجة هذه القضايا معالجة شاملة وشفافة ونهائية. وبالطبع، فإن مؤتمر نزع السلاح هو، بالنظر إلى الولاية المنوطة به، الهيئة الطبيعية لمثل هذه المفاوضات.

ونرجو منكم سيادة الرئيس أن تقوموا بإجراء المشاورات اللازمة لزيادة على المشاورات التي قمتم بها وأنتم مشكورون على ذلك وهذا مع مختلف وفود الدول الأعضاء بقصد التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن على أساس مقترح السفراء الخمس والأفكار التي جاءت بعده وهذا لمعالجة المسائل الأربعة الرئيسية المطروحة أساساً وهي:

- نزع السلاح النووي
- ضمانات الأمن السلبية
- منع إنتاج المواد الانشطارية طبقاً لولاية المنسق الخاص المعروفة بولاية شانون
- الحد من السباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الأخير نرجو بأن تُبدي وفود الدول الأعضاء قدراً من المرونة والإرادة السياسية لتمكين المؤتمر من مباشرة أعماله.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بولندا الموقر، السفير زديسلو راباتشي.

السيد راباتشي (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع، وأن أؤكد لكم تواصل دعم وفد بلدي للجهود التي تبذلونها لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

وأود أن آخذ الكلمة اليوم بمناسبة مرور عامين على بدء نفاذ المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، المعروفة أيضاً باسم مبادرة كراكو. والهدف من هذه المبادرة التي قدمها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ في قصر وافل بكراكو هو إحراز تقدم في مجال التعاون الدولي لحظر نقل أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لصنعها إلى دول وجهات فاعلة من غير الدول، مما قد يسفر عن انتشارها. وليس لدى المبادرة هيكل رسمي ولا مقر أو رئيس. وتتمثل وظائفها الرئيسية في الأنشطة الطوعية التي تقوم بها بلدان تساورها نفس دواعي القلق إزاء الأمن الدولي وعازمة على وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وما يمكنني قوله هو إن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار قد اكتسبت بعداً عالمياً. فقد أبدى اليوم أكثر من ٦٠ بلداً في العالم استعدادها لدعم المبادرة. وما يهم هو أن تنفيذها يتمشى والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون الدولي وقوانين البلدان المشاركة فيها. وقد أكد

الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمين العام للأمم المتحدة دعمهم لها. وتمشى المبادرة وإعلان عام ٢٠٠٣ بشأن مبادئ الحظر مع روح ونص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠.

وقد اشترك بلدي بنشاط في وضع المبادرة من البداية. ونظمت بولندا حتى الآن تحت رعاية المبادرة اجتماعاً لجميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتبادل المعلومات، وأنشطة على أرض الواقع في روكلو واجتماعاً في كراكو ضم أكثر من ٦٠ بلداً للاحتفال بمرور أول عام على بدء نفاذ المبادرة. وتقوم الجمهورية التشيكية وبولندا في الوقت الحاضر (٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) بتنظيم أنشطة تعرف باسم "الحرس البوهيمي" في أوسترافا. وبمساعدة الولايات المتحدة والمشاركة الدولية الشديدة، ستتيح هذه التجربة الدلالة على عزم واستعداد المرافق والوكالات المعنية بإنفاذ القانون في البلدان المشتركة لتنفيذ إجراءات تعاونية لمكافحة الاتجار بالمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وفي عام ٢٠٠٦، نخطط لإجراء تجربة بحرية دولية في البلطيق.

وتمثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي بدأ تطبيقها في كراكو عام ٢٠٠٣ استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي لمواجهة التحديات والتهديدات التي يثيرها انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين.

وأود إحاطتكم علماً بأن وفد بلدي قد زود أمانة مؤتمر نزع السلاح بنص البيان الذي ألقاه وزير خارجية بولندا بمناسبة الاحتفال بمرور عامين على بدء تطبيق مبادرة كراكو، وأنه طلب إليها نشره كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وأغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببضع كلمات بشأن الأحداث الأخيرة التي كان لها أهمية قصوى بالنسبة لآلية نزع السلاح. وبطبيعة الحال، لم تكن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار مرضية لأي وفد. ونأسف لعدم تمكن المؤتمر من تناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الدولي في يومنا هذا. وأود التصريح بأن بلدي سيدعم بشدة، كما سبق وأن قلنا ذلك لدى انعقاد المؤتمر، نظام عدم الانتشار وأنه يود زيادة تعزيزه.

وأود أن أؤكد لكم أيضاً أننا لن نأل جهداً لإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. إذ لا يمكننا أن نترك هياكل نزع السلاح المتعددة الأطراف في حالة جمود. ولذلك ينبغي لنا البحث عن سبل للخروج من هذا المأزق. وفي هذا الصدد، اقترح وزير خارجية بولندا، السيد آدم دانيال روتفد، لدى إلقاء بيانه أمام مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس من هذا العام، إنشاء مجموعة أو فريق خبراء يكلف بالتفكير في السبل الممكنة للتوصل إلى توافق في الآراء في إطار هذه الهيئة. ويمكن لفريق كهذا أن يفكر أيضاً في الحالة العامة القائمة في آلية نزع السلاح. ويمكنه العمل على غرار الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي لفريق أو مجموعة الخبراء التركيز على الحلول التي يمكن أن تثير إرادة سياسية كافية للمضي قدماً بالعمل في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. كما يمكنه إعداد توصيات لاجتماع رفيع المستوى يمكن أن تبدي فيه هذه الإرادة السياسية.

ودعوني أحتتم كلمتي بالتصريح بأن ليس هناك وقت يمكن تبديده. فعلى جميعاً بذل كل ما في وسعنا لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وحمل مؤتمر نزع السلاح على استئناف عمله. ونحن مدينون بذلك للأجيال السابقة التي أنشأت هذا وغيره من المحافل المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وللأجيال القادمة التي من حقها أن تعيش في عالم ينعم بمزيد من الأمن والسلام.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل تركيا الموقر، السفير توركيكول كورتكين.

السيد كورتكين (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن كامل دعم وفد بلدي للجهود التي تبذلونها لوضع حد لفترة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح. ويجدوننا الأمل في أن تبشر هذه الدورة الثانية لمؤتمر نزع السلاح ببدء عهد جديد بقيادتكم الماهرة.

ومثلما أشار سفير بولندا الموقر إلى ذلك، فقد بدأ تنفيذ المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ عامين، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، من جانب ١١ بلداً. وهدفها هو سد الثغرات القائمة في الاتفاقات الدولية القائمة ونظم الرقابة ونظم التصدير الوطنية فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها وغير ذلك من المواد ذات الصلة. ومما يدعم هذه المبادرة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكبح التجارة في أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز تشريعاتها الوطنية وتدابير الرقابة وتنمية التعاون الدولي.

وقد شهدت المبادرة حدوث تطورات هامة منذ إنشائها. إذ تجاوز عدد البلدان التي أعربت عن دعمها لها ٦٠ بلداً. وعلاوة على ذلك، اعتمد "البيان المتعلق بقواعد الحظر" الذي يمثل النص الأساسي للمبادرة ويحدد التدابير الواجب اتخاذها.

وقد أعلنت تركيا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن دعمها للمبادرة. واتبعتها عن كثب منذ ذلك الوقت وهي تدعم جميع الأنشطة التي يتم القيام بها في إطارها، بما في ذلك أنشطة الوقاية. وتواصل تركيا في هذه الأثناء اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بصدد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ وبصدد المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، بما في ذلك زيادة التنسيق بين مؤسساتها المختصة.

ونتطلع إلى زيادة مساهمتنا في المبادرة في الأعوام القادمة. وفي هذا الصدد، تقرر إجراء تجربة مشتركة برأً وجواً وبحراً في عام ٢٠٠٦ في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط تحت رعاية تركيا وقيادتها. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لإجراء هذه التجربة من خلال الجهود المشتركة التي يبذلها أركان الحرب التركي والمؤسسات الأخرى المختصة.

وتعلق تركيا أهمية كبيرة على القيام بدور في المبادرة الأمنية التي تشكل جهداً جديراً بالثناء بذله المجتمع الدولي سعياً لمكافحة الإرهاب. وإدراكاً منها تماماً لأهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ستواصل تركيا جهودها في هذا الاتجاه في جميع المحافل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وتنتهي بذلك قائمة المتحدثين لليوم. فهل هناك أي وفد يود أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد شين (ميانمار) (الكلمة بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أن أعرب لكم عن خالص تقديري وشكري لترحيبكم بي بعبارات حارة. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاوني معكم لدى اضطلاعكم بمهامكم. وأتطلع في الوقت ذاته إلى التعاون في العمل تعاوناً وثيقاً مع ممثلي هذه الهيئة الموقرين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار وأعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد فاييه فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنيئكم على تعيينكم رئيساً لها المحفل. وأود بالنيابة عن السفير ألبرتو دومون أن أعرب لكم عن تقديره للكلمات الرقيقة التي قدمها له هذا المحفل وترحيبه به ترحيباً حاراً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين الموقر. ومرة أخرى، هل هناك أي وفد يود أخذ الكلمة؟ يبدو أن هذا ليس هو الوضع.

وبذلك تنتهي أعمالنا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس المقبل الموافق ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً في قاعة المؤتمرات هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

-----